

خبر صحفي بشأن

زيارة لجنة حقوق الإنسان العربية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة

القاهرة، 2018/11/22

انتهت لجنة حقوق الإنسان العربية اليوم زيارتها لدولة الإمارات العربية المتحدة التي بدأتها في يوم 17 من الشهر الجاري بناء على الدعوة الموجهة إليها من الدولة. وقامت اللجنة خلال تلك الزيارة بعقد ورشة عمل مثمرة للجهات والهيئات الحكومية والمؤسسات الوطنية بغرض التعريف بالنظام العربي لحقوق الإنسان وتحديد الميثاق العربي لحقوق الإنسان والتزامات الدول الأطراف به، وكذلك شرح متطلبات إعداد التقرير الدوري الأول لدولة الإمارات العربية المتحدة في ضوء الخطوط والمبادئ التوجيهية لإعداد التقارير للجنة والإجابة على كافة التساؤلات ذات الصلة. كما عقدت اللجنة جلسة استماع خاصة مع ممثلي عدد من منظمات المجتمع المدني بالدولة حرصت فيه على توضيح الدور المخول لمنظمات مدنى المجتمع فى إطار عمل اللجنة.

وقامت اللجنة بزيارة عدد من المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بتنفيذ أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان للتعرف عن كثب على التدابير المتخذة لإنفاذ التوصيات الختامية للجنة الصادرة فى عام 2013 بعد فحص التقرير الأولى لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أجرت اللجنة زيارات ميدانية لوزارة الداخلية ودائرة القضاء بمدينة أبوظبي، ومركز شرطة دبي، ومراكز تدبير وتوجيه وتوافق، ومؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال. وقد تمكنت اللجنة من خلال الإجتماع مع المسؤولين عن تلك الجهات المختلفة من الإطلاع على التدابير التشريعية والسياسات التي اتخذتها الدولة الطرف لإعمال بعض الحقوق المنصوص عليها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، لاسيما في مجال حقوق السجناء والمحتجزين، ومعاملة الأحداث الجانحين، وحقوق العمالة الوافدة، ومكافحة الرق والاتجار في البشر وحقوق المرأة والطفل.

وأكد المستشار محمد فزيح رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية أن تلك الزيارة تأتي في ضوء حرص اللجنة على التعاون البناء مع الدول الأطراف فى الميثاق العربي لحقوق الإنسان من خلال تقديم الدعم الفني للدول الأطراف



لجنة حقوق الإنسان العربية
Arab Human Rights Committee



الأمانة العامة

لضمان تحقيق غايات الميثاق العربي لحقوق الإنسان، كما تساهم الزيارات التي تقوم بها اللجنة للدول الأطراف في بلورة تقييم موضوعي متكامل حول التقدم المحرز والصعوبات التي تعترض التنفيذ الأمثل لأحكام الميثاق.

علماً بأن هذه الزيارة تأتي قبيل تقديم دولة الإمارات العربية المتحدة لتقريرها الدوري الأول خلال الفترة القادمة إلى اللجنة بموجب نص المادة الثامنة والأربعين من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
